



جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول

إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



المحاور

- المحور الأول:** دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثاني:** الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المحور الثالث:** متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الرابع:** المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الخامس:** دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
- المحور السادس:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية.
- المحور السابع:** قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثامن:** الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يومي

07/06

ديسمبر 2017

قاعة المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د. عوادي مصطفى	رئيس الملتقى
د. يونس الزين	رئيس اللجنة العلمية
د. رضا زهواني	مقرر اللجنة العلمية
د. موسى جديدي	رئيس اللجنة التنظيمية
د. لعبيدي مهاوات	نائب رئيس اللجنة التنظيمية
يومي 06 و 07 ديسمبر 2017	تاريخ إنعقاد الملتقى
Durabilite39@gmail.com	البريد الإلكتروني للملتقى

بطاقة معلومات المداخلة

المحور رقم - 2 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
عنوان المداخلة	حتمية بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تعزيز روح المقاولاتية بالجزائر طلب الاستقرار وهاجس سعر الصرف
الإسم واللقب	زعيمن إبراهيم
المؤهل العلمي	طالب دكتوراه
الوظيفة	استاذ مساعد
التخصص	/
المؤسسة	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي
ملاحظات	/

حتمية بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تعزيز روح المقاولاتية بالجزائر

طلب الاستقرار وهاجس سعر الصرف

ملخص

إنَّ المحقق في تركيبة الاقتصاد العالمي اليوم ليدرك تمام الإدراك أنَّ المؤسسة هي لبنته الأولى مهما كان حجمها ومنتوجها وما تضيفه له من قيمة. فصحيح أن كبريات الشركات هي عمود كل اقتصاد إلا أنَّ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا لا يستهان به فلا يعقل اقتصاد بغيرها؛ ولما كانت مؤسسات صغيرة أمكن تملكها من فئة أكبر فزاد عددها وتفاوت حجمها وسعت كلها إلى التفوق على غيرها؛ والجزائر كغيرها من البلدان لها تركيبة اقتصادية غذية بالمؤسسات على اختلاف أحجامها؛ إلا أنَّ وضعها قد يختلف عن غيرها لما تواجهه من تحديات على أصعدة مختلفة أبرزها الميزة التنافسية؛ ولما كان لسعر الصرف دورا غير خفي في رسم مستقبلها رأينا أن نبسط علاقته بالمؤسسة خصوصا وبالنشاط المقاولاتي عموما. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء نستعرض في أولها بعض المفاهيم المناسبة عن المقاولاتية من حيث المفهوم ومصادر التمويل ثم الدور المسند إليها في تحقيق نمو اقتصادي، وفي جزء ثانٍ تناولنا بعض المفاهيم على اختصار عن سعر الصرف وما تعلق به. أما الجزء الثالث فاستعرضنا فيه واقع المقاولاتية في الجزائر عموما وتجاه سعر الصرف خصوصا مع ذكر أهم السيناريوهات التي أفرزتها الدراسات والنظريات عن هذه العلاقة.

Résumé

Après la fin de la guerre froide, l'économie mondiale a vu une nouvelle allure verre l'économie de marché, cette économie fondé sur différents principes basés sur la liberté " propriété privé, libre échange, concurrence....". Cette allure permet aux agents économiques dont l'entreprise est l'un des célèbres composants d'accéder aux marchés internationaux afin d'acquérir des ressources en couts minimales ou de commercialiser ces produits. Outre cette procédure est en d'autre manière causée des difficultés d'où la concurrence et le taux de change sont majeurs. En cette raison cet article doit encadrer certains aspects; tout d'abord en va surligner l'entrepreneuriat en convenant notre axe, puis et en même manière le taux de change sera présenter. En fin le document entreprend le statut entrepreneurial Algérien d'une vision globale et d'autre par rapport au change, en posant les différents scénarios concernant les effets possibles du change sur l'activité entrepreneuriale.

أهم المصطلحات: المقاولاتية، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، المنافسة، الميزة التنافسية، سعر الصرف
سوق الصرف، أنظمة سعر الصرف.

تمهيد

بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها وتفوق فيه الحزب الرأسمالي على خصمه الاشتراكي؛ أخذ عالم الاقتصاد ينحو منحى جديدا في التنظيم والتوجه على شيء من التوافق فاكتسى ميزة التنافس وسارع الكل إلى التميز فظهر لنا اقتصاد جديد مبني على الميزة التنافسية؛ رواده المؤسسات بكل أشكالها وأحجامها فنصب لها مضمارا للتسابق باتجاه واحد هو التقليل قدر الإمكان من تكاليف الإنتاج حتى يستريح من عبئ المنافسة. إلا أنه لكل واحد وسيلته وإمكانياته دون أن ننسى خبرته. والمقاولاتية في الجزائر ليست بمنأى عن المنافسة بل هي عضو فيها إلا أن مهمتها صعبة بالنظر لنقص خبرتها وضعف حيلتها. ولعل من بين أهم العقبات التي تواجهها معضلة سعر الصّف وتقلباته لما لها من الأثر البالغ على تحديد التكاليف وبالتالي إمكانية الصمود والبقاء. وعلى هذا الأساس خصصت هذه الورقة البحثية لدراسة بعض جوانب تأثير سعر الصرف على النشاط المقاولاتي عموما وفي الجزائر خصوصا.

أولا: المقاولاتية ودورها في تحقيق التنمية المحلية**1- مفهوم المقاولاتية**

لقد اختلفت الاتجاهات والنظريات اختلافا بارزا في تحديد مفهوم المقاولاتية فمنهم من عرفها على أنّها "عملية إنشاء مؤسسات جديدة" أو "هي مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة"¹. كما عرفها آخرون بأنّها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية. والفرص هي الحالات التي تسمح بتقديم منتجات أو خدمات أو مواد أولية إضافة إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمّنة فيقوم بشراءها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمّنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين "أعطائها قيمة مضافة" وتفطن المقاول لمثل هذه الفرص يولد لديه فكرة مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسات بهدف استغلالها².

2- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تقسيم مصادر التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قسمين رئيسيين هما:

2-1 مصادر التمويل الداخلية

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوءها إلى المصادر الخارجية و تتمثل

فيما يلي:

أ- رأس المال (الأموال الشخصية)

وهو الرصيد المالي المتوفر على شكل سيولة أو ممتلكات قابلة للتحويل إلى سيولة أو ذات استخدام مباشر في إنشاء المؤسسة لدى المقاول.

ب- التمويل الذاتي

وهو أحد أهم مصادر التمويل الداخلي للمؤسسة إلا أنّه لا يمكن تحصيله إلا بعد إنشاء المؤسسة ومباشرة نشاطها الإنتاجي، إذ

هو صافي الأرباح التي تحققها المؤسسة؛ ويتميز هذا النوع من التمويل بالمرونة والسيولة والجاهزية عند الطلب.

2- 2 مصادر التمويل الخارجية

عادة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر

الخارجية والمتمثلة في:

أ- أجهزة دعم استحداث نشاطات البطالين

وهي ثاني أهم المصادر بعد التمويل الداخلي؛ إذ بإمكان المقاول الاستفادة من مختلف برامج الدعم الحكومية بشروط مخففة؛ ويختلف الدعم في هذه الحالة باختلاف نوع الاستثمار وحجمه وطبيعته القانونية. وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم المقاولاتية في الجزائر قامت الدولة باستحداث العديد من الأجهزة بغرض دعم ومساعدة الشباب البطال مباشرة أنشطتهم الخاصة؛ وتأتي على رأس هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وجهاز دعم استحداث نشاطات البطالين على مستوى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إضافة إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ب- الائتمان التجاري

حيث يعتبر نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموردين، وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تحصل عليها المؤسسة.

ت- التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية

يعتبر هذا النوع من أكثر مصادر التمويل شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل غير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل خارج الإطار القانوني للدولة كالتحويل من الأصدقاء والأقارب وجمعيات الائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

ث- التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية

رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى لتقديم مساعدات مالية وفنية.

ج- عقود تحويل الملكية

والذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات الفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية والصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30 إلى 120 يوم والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

3- دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية

لا يخفى على دارس الاقتصاد مدى أهمية المقاولاتية في إحكام النسيج الاقتصادي خاصة في العصر الحديث. فالمؤسسة هي الخلية والاقتصاد إنما هو مجموع الخلايا وبمجموعها تصبح قوة فاعلة وتؤثر سلبا وإيجابا على حسب الاهتمام بها. لذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أحد مفاتيح التنمية المحلية وتمثل أهميتها في دورها التنموي الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

3- 1 توفير مناصب الشغل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم البدائل التي تساعد في القضاء على مشكلة البطالة، حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لا بأس به من طالبيه ممن لم يتقنوا التدريب والتكوين المناسبين وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعياً وراء فرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكانية والقرى والمدن الصغيرة التي يكثر فيها نسب البطالة. كما تسعى هذه المؤسسات لتوفير الوظائف الجديدة وذلك بتوفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجور أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- 2 تنوع تركيبة النشاط الاقتصادي

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعها دوراً بارزاً في الحفاظ على توازن السوق من الناحيتين الكمية والنوعية، فتنوع المؤسسات يغطي عيوب الندرة وانتشارها أيضاً يحقق التوزيع العادل للتنمية المحلية وتكافؤ الفرص. كما تلعب دوراً أساسياً في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية، وهذا يعطينا فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتممينها وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق، أما في مجال تنوع الهيكل الصناعي حيث تقوم بإنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات التي لا تنتجها المؤسسات الكبيرة.

3- 3 توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة "المناوله"

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجمع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المتخصصة والدقيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه تقسم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق والتحكم في الجانب التكنولوجي.

3- 4 المحافظة على استمرارية المنافسة

في عصر التطورات السريعة تعتبر المنافسة أداة للتغيير من خلال الابتكارات والتحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها: السعر؛ شروط الائتمان والخدمات في الأساليب والهدف هو تلبية طلبات المستهلكين وتحقيق الأرباح والمحافظة على الحصة السوقية وتطوير مواقع القوة بما يمكنها من تحسين موقعها التنافسي وذلك عن طريق عدة مداخل منها:

✓ الرؤية الجديدة والحديثة للإدارة الفعالة وأهمية التنمية البشرية.

✓ تشجيع الابتكار وتطوير تكنولوجيا الإنتاج.

✓ الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها سواء في ميدان الإنتاج أو الإدارة والتسيير.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق درجات أعلى من المنافسة خاصة المؤسسات الموجودة في مجال الصناعة أكثر حظاً.

3- 5 دعم الناتج المحلي

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازن المدفوعات وخاصة في الدول النامية.

ثانياً: سعر الصرف الأجنبي وسوق الصرف الأجنبي

1- سعر الصرف الأجنبي

1-1 مفهوم الصرف

يعرف الصرف على أنه " عملية تظهر عندما يتم تبادل عملة عملة فيما بينها، فلكل دولة عملة خاصة بها تتداولها داخليا وتلجأ إلى تداول عملات أخرى خارجية بمجرد قيام عمليات تجارية أو مالية مع الخارج. فكلما أراد متعاملون اقتصاديون الاستيراد من الخارج اضطرهم ذلك إلى اللجوء إلى سوق الصرف لغرض اقتناء عملة ذلك البلد لأن كل بلد يشترط عملته الخاصة في عملية السداد³.

1-2 مفهوم سعر الصرف

كغيره من المصطلحات فقد اختلفت آراء الاقتصاديين في وضع حد له فمن قائل بأن "سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى" أو " هو نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية، وبمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى"⁴.

وأيضاً " يقصد بالصرف الأجنبي استبدال النقود في دولة ما بنقود دولة أخرى والأسباب الداعية لهذا التبادل وكذلك الأشكال التي يتم في إطارها.

2- العوامل المؤثرة على سعر الصرف

العوامل كثيرة ومتعددة نذكر بعضها منها على سبيل الإجمال لا التفصيل.

2-1 تغير الأسعار النسبية

يؤدي انخفاض الأسعار في دولة ما (إذا كانت قوة اقتصادية وذات استهلاك واسع لها كالصين مثلاً) إلى انخفاض نسبي في الأسعار في الدول الأخرى، فانخفاض سعر سلعة ببلد ما يؤدي إلى زيادة صادرات ذلك البلد منها وبالتالي زيادة الطلب الخارجي على عملته لأجل تسديد مس تحقيقاته وبافتراض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على سعر الصرف ثابتة فإن هذه الزيادة المسجلة في الطلب على العملة تترجم بارتفاع في قيمة عملة ذلك البلد أو زيادة صرفها مقابل باقي العملات الأجنبية والعكس بالعكس⁵.

2-2 العجز والفائض في ميزان المدفوعات

ونفس الشيء يقال هنا كما في العامل السابق فتسجيل فائض في ميزان المدفوعات يعني أنّ طلب العملة المحلية من الخارج أكبر من عرض العملة المحلية للخارج وبالتالي تزداد قيمة العملة بالنسبة لباقي العملات الأجنبية وعكس ذلك يقال في حالة تسجيل عجز فيه⁶.

2- 3 تغيير معدلات التضخم

يعتبر التضخم من أهم محددات سعر الصرف على اختلاف أنواعه، فتسجيل معدلات عالية للتضخم يؤدي إلى ارتفاع قياسي في المستوى العام للأسعار وبالتالي تدهور القدرة الشرائية لدى الأفراد وضعف ثقة الأجانب في المنتج المحلي مما يؤدي إلى مشاكل اقتصادية كثيرة من نقص في الصادرات وزيادة في الواردات وبالتالي تسجيل عجز كبير في ميزان المدفوعات الذي غالبا ما يعطل بتخفيض قيمة العملة.

2- 4 أسعار الفائدة وحركة رؤوس الأموال

يعتبر سعر الفائدة من العوامل ذات التأثير المباشر على سعر الصرف، فبافتراض أننا في اقتصاد حر فإنه كلما ارتفعت معدلات الفائدة في السوق المحلي يتبع ذلك حراك كبير في رؤوس الأموال الأجنبية (تكون على شكل سيولة) للاستثمار في الداخل مما يؤدي إلى ارتفاع سريع في قيمة العملة المحلية مقارنة بالأجنبية وعكس ذلك في حالة انخفاض في معدلات الفائدة. فهذه بعض العوامل وأهمها وهناك عوامل أخرى نذكرها إجمالاً منها الديون الخارجية وخدماتها وكذلك المضاربة والاستثمار المباشر... الخ.

3- أنواع سعر الصرف

إن كثرة استعمال سعر الصرف على الصعيد العالمي إذ لم يبق مقتصرًا على عمليات الدفع فقط بل استخدم كأداة لتصنيف الدول وقياس بعض المؤشرات الأخرى وغير ذلك وكل ذلك ساهم في ظهور أنواع متعددة لسعر الصرف نذكر منها:

3- 1 سعر الصرف الاسمي

وهو المؤشر الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة ما، فهو يعكس التغيرات في قيم عملات الدول الأخرى مع إعطاء كل عملة وزنا مرجحا لها أو أهمية نسبية تتفق مع مدى مساهمة الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية⁷. وتحديد هذا السعر يعتمد أساسا على العرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما.

3- 2 سعر الصرف الحقيقي

وهو الأكثر استعمالا إذ يأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية والتضخم ويحسب بالعلاقة التالية:

الملتقى الوطني حول

إشكالية استدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

والصيغة الرياضية لهذه العلاقة كالتالي:

حيث: P مؤشر الأسعار المحلية و P^e مؤشر الأسعار الأجنبية

3- 3 سعر الصرف الفعلي

يعرف سعر الصرف الفعلي عند بعض الاقتصاديين على أنه المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف العملة المحلية بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية كل على حدى في فترة زمنية معينة. حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة

الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي وذلك باعتبار أن أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها المجموعة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف لقيمة العملة المحلية.

4- سوق الصرف

يكتسي سوق الصرف أهمية كبيرة باعتباره أحد مكونات سوق المال، ونظرا لموجات التحرر الواسعة التي يشهدها العالم ومنها تحرير سوق الصرف وتحرير حركة رؤوس الأموال بين مختلف المراكز المالية الدولية، فقد شهد هذا الأخير تطورا كبيرا خاصة من حيث حجم المبادلات حتى بلغ أرقاما قياسية لهذا ارتأينا أن نلقي إطلالة على بعض المفاهيم المتعلقة بسوق الصرف.

مفهوم سوق الصرف

تعتبر سوق الصرف من أهم الأسواق المالية في العالم، غير أنها لا تتميز بمكان محدد كما هو الحال في سوق بورصة الأوراق المالية، وإنما تتم عمليات بيع وشراء العملات بين المتعاملين إما مباشرة أو من خلال وسطاء، وذلك عن طريق أجهزة (هاتف، فاكس، أو بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية) مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أرقام صناعية تمّ أنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية ويتركز الحجم الأكبر من هذه العمليات في المراكز المالية الكبرى مثل: لندن، نيويورك فرانكفورت، طوكيو، سنغافورة... الخ. أما الدول النامية فيتولى البنك المركزي أو وزارة ما كوزارة المالية أو الخزانة أو الاقتصاد أداء وظائف سوق الصرف الأجنبي بالاشتراك مع بعض البنوك التجارية.

5- أنظمة سعر الصرف

المقصود بنظام الصرف مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي وقد عرفت نظم الصرف عدة تتراوح بين الربط الجامد والتعويم الحر.

5-1 أنظمة التثبيت

أ- اتحادات العملة

يعتبر هذا النظام من أكثر الأنظمة جمودا، وفي ظل هذا النظام يتم إنشاء عملة موحدة بين مجموعة من الدول تربطها علاقات تجارية واقتصادية ومالية وثيقة بحيث تظفي عليها قالباً من التجانس الاقتصادي يصطلح عليها "بمنطقة العملة المثلى". وحسب هذا النظام تفقد البنوك المركزية لكل الدول الأعضاء السيطرة على السياسات النقدية المحلية (تصبح غير قادرة على التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة... الخ) لصالح بنك مركزي وحيد يشرف على تسيير السياسة المالية والنقدية للاتحاد وتصبح أسعار الصرف جامدة تماما بين أعضاءه الذين يتبنون سياسة نقدية مشتركة.

ب- مجالس العملة (صناديق الإصدار)

هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية. ويعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية إلاّ مقابل النقد الأجنبي وأن تظل

مكفولة تماما بالأصول الأجنبية، مما يترتب عليه إلغاء وظائف البنك المركزي التقليدية كالرقابة النقدية والمقرض الأخير*، وترك مساحة محدودة للسياسة النقدية الاستثنائية (تقديرية). غير أنه قد يظل من الممكن الاحتفاظ بشيء من المرونة في النظام النقدي حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العملة.

ت- الدولار (أو الأوروبية)

الدولرة هي عملية تتخلى بموجبها أيّة دولة عن عملتها الخاصة وتتبنى عملة دولة أكثر استقراراً بشكل رسمي وقانوني. ومع أنّ الاسم قد صيغ بالإشارة إلى الدولار الأمريكي، فإن التحويل إلى أيّة عملة أجنبية مستقرة مثل اليورو الأوروبي (الأوروبية)، الين الياباني أو المارك الألماني يعرف عادة بالدولرة. وهناك نوعان من الدولرة: الرسمية وغير الرسمية.⁸

فالدولرة الرسمية تحدث عندما تتخذ الحكومة قراراً رسمياً يقضي باستخدام العملة الأجنبية في كل الصفقات بما فيها الديون الحكومية والخاصة- أي تحول الحسابات المصرفية العامة والخاصة إلى دولارات، أما الدولرة غير الرسمية فهي أكثر انتشاراً وهي ما يعرف بتصريف العملة كما أنها تمارس في إطار غير قانوني في أسواق تعرف بأسواق الصرف الموازية.

ث- نظام سعر الصرف الثابت التقليدي

وفق هذا النظام تقوم السلطات النقدية بربط العملة المحلية بصفة رسمية أو غير رسمية بعملة أجنبية أخرى من العملات الارتكازية عادة ما تكون الدولار الأمريكي، شريطة أن تتميز عملة التثبيت بمواصفات تؤهلها لهذا الدور القيادي كالقوة والاستقرار مع أهميتها في حجم التبادل التجاري والمالي العالمي (أكثر من 30 حالة سجلها *FMI*)⁹، وسعر الصرف في هذه الحالة يتغير في حدود نطاق ضيق لا يتجاوز $\pm 1\%$ حول سعر محوري ثابت.

5- 2 الأنظمة الوسيطة

أ- الربط بسلة من العملات

في هذا النوع من الأنظمة تعتمد السلطات النقدية على تثبيت قيمة عملتها بالنسبة إلى القيمة المتوسطة لعدد من العملات أي سلة عملات غالباً ما تتكون من عملات أهم الشركاء الاقتصاديين.

ب- نظام التثبيت الزاحف

يخضع سعر الصرف تحت هذا النظام لتعديل دوري سواء في مقابل عملة واحدة أو سلة عملات ويكون التعديل بنسب ثابتة كما قد يكون التعديل استجابة لتغيرات مجموعة مؤشرات مستهلكة مسبقاً (فوارق في معدلات التضخم الماضية مع الشركاء التجاريين، فوارق في معدلات التضخم المستهدفة مع الشركاء التجاريين، فوارق ما بين أسعار الصرف الرسمية والموازية... إلخ).

ت- أنظمة المجال الزاحف

يعتبر هذا النظام وسيطاً بين النظامين القطبيين (الثابت والحر)، ويهدف إلى بعض المرونة في السياسة النقدية وفي سعر الصرف وإلى تحقيق استقرار أكبر في أسعار الصرف وبالتالي يسمح للسياسات النقدية وسعر الصرف أن تتم فيهما التسوية لحماية الاقتصاد من

* ملجأ البنوك التجارية الأخير للاقتراض عند حلول الأزمات بها، وهو البنك المركزي، وتسمى بالإنجليزية Lender of last resort.

آثار الصدمات المرتبطة بالانفتاح المالي وبشكل عام للحماية من أثر عدم الاستقرار الذي يحدث من تدفقات رؤوس الأموال المضاربة. سعر صرف العملة في هذا النظام يحتفظ به داخل هوامش عائمة مقارنة بالأنظمة السابقة من ناحية ومن ناحية أخرى يصحح سعر الصرف المركزي دو ربا بالنسبة إلى سعر صرف ثابت يعلن عنه مسبقا أو استجابة لمؤشرات اقتصادية كالتضخم بطريقة تمكن السوق من تحديد مسار سعر الصرف.

5- 3 أنظمة التعويم

أ- التعويم المدار

في ظل هذا النظام تحاول السلطات النقدية التأثير على حركة تغيرات سعر الصرف حسب حاجتها فتتدخل من غير إشعار مسبق له مدف ومساو سعر الصرف، فتكون قوى السوق إحدى أهم محددات سعر الصرف، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المؤشرات الاقتصادية، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه الصرف رصيد ميزان المدفوعات، مستوى احتياطات الصرف، تطورات السوق الموازية، وهدف المحاربة الفعالة للتضخم¹⁰.

يمكن للسلطات النقدية التدخل من أجل تعديل معدل الصرف إلا أن سياسات استهداف معدل معين غير ناجعة في ظل هذه الأنظمة، وهناك مؤشرات كثيرة لتحديد سعر الصرف في هذه النوع من الأنظمة أهمها حالة ميزان المدفوعات والاحتياطات الدولية.¹¹ والتدخل بمقتضى هذا النظام يكون مباشرا أو غير مباشر لأن التعديلات لا يمكن أن تكون تلقائية وبذلك يوفر النظام القدرة على امتصاص آثار الصدمات المضرة التي لا تكون في صالح الاقتصاد ويضمن كذلك استقلالية أكبر بالنسبة للسياسة النقدية لمتابعة الأهداف الحقيقية للاقتصاد.

ب- التعويم الحر (النقي)

يعتبر هذا النظام مع سابقه من أحدث الأنظمة حيث ظهر مباشرة نظام التعويم الموجه عقب انهيار نظام بروتون وودز وفك الارتباط ما بين الدولار الأمريكي والذهب سنة 1971 ثم أتم بعد ذلك التعويم الموجه من قبل العملات الرئيسية سنة 1973 (بعد اتفاق ممثلي المجموعة العشرين لدى صندوق النقد الدولي باعتماد نظام صرف ثابت ولكن قابل للتعديل في حويلية 1972)¹². في ظل هذا النظام يكون سعر السوق الناتج عن عرض العملة والطلب عليها هو المحدد الوحيد لمعدل الصرف فترتفع قيمة العملة بزيادة الطلب عليها وتكون بصدد "تحسن في القيمة *Appréciation*" في حين تنخفض قيمتها بانخفاض الطلب عليها وتكون بصدد "انخفاض في القيمة *Dépréciation*".

ثالثا: المقاولاتية في الجزائر وهاجس سعر الصرف

1- واقع المقاولاتية في الجزائر

إن المقاولاتية في الجزائر على اختلاف نشاطاتها تعد حديثة النشأة مقارنة بمشيلاتها في بعض الدول الأجنبية وأسباب ذلك كثيرة ومتنوعة نوجزها فيما يلي:

✓ الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي: فقد سارت الاقتصاد الجزائري على نهج الاشتراكية زمنا طويلا بعد الاستقلال كل ذلك في الوقت الذي كانت فيه اقتصاديات الدول الرأسمالية تخوض معارك واسعة النطاق لإنجاح مبدأ الملكية الفردية

وحق الإنتاج والاستثمار الفردي للمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي؛ هذا المبدأ الذي ظل غائبا طوال فترة النظم الاشتراكية أين كان التخطيط المركزي والملكية الجماعية أعمدة اقتصاد الجزائر ومثيلاتها من الدول الاشتراكية.

✓ بعد انهيار النظام الاشتراكي، وتقدم منافسه الرأسمالي انقسم الاشتراكيون في تحولهم للرأسمالية إلى قسمين رئيسيين. قسم فضل التحول التدريجي بوضع استراتيجيات طويلة المدى وهو ما فعلته الجزائر وقسم آخر فضل التحول المفاجئ الذي يسبب صدمة قوية للاقتصاد وهو ما حدث في معظم دول شرق أوروبا¹³. هذه الاستراتيجية زادت من تأخر الجزائر في ولوج عالم المقاولاتية الفردية والاستثمار الفردي إذ كانت الخطوة الأولى خوصصة القطاع العام تدريجيا؛ هذه الخطوة باءت بالفشل لاحقا لعدم وجود مسيرين أكفاء وأصحاب أموال خاصة تمكنهم من مواجهة التحديات.

✓ من أسباب التأخر أيضا ما مرت به الجزائر من فترات حرجة خاصة أواخر الثمانينات بعد أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 ودخول الجزائر في دوامة من التراجع الاقتصادي وزيادة في المديونية الخارجية. ثم تبعها بعد ذلك فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر برامج التعديل الهيكلي لفترتين متعاقبتين مع إعادة جدولة ديونها إضافة إلى الأزمة الأمنية التي أتت على الأخضر واليابس. كل هذا وذاك ساهم بشكل كبير في تأخر دخول الجزائر عالم المقاولاتية.

✓ ولعل أهم الأسباب أيضا الإطار القانوني للمقاولاتية، فلضعف خبرة الجزائر ونقص تجربتها تجاه مزايا وعيوب المقاولاتية جعلها تسيير تدريجيا في هذا السياق، فالمتتبع للإطار القانوني للنشاط المقاولاتي في الجزائر يلاحظ مدى سيورتها في التحسن والمرونة، فبدءا بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مرورا بأجهزة دعم استحداث نشاطات للبطالين بمختلف أنواعها ومضامينها التي تعدل من حين لآخر، وصولا إلى تسهيلات الحصول على القروض والعقارات وإنشاء المشاتل والمرافقة والتكوين وأخيرا البحث عن الأسواق ودعم الاستهلاك وغير ذلك.

2- واقع المقاولاتية في الجزائر اتجاه سعر الصرف

كما ذكرنا سابقا. فحداثة المقاولاتية في الجزائر مقارنة بمثيلاتها في الدول الأجنبية جعلها تعاني من مشاكل مختلفة أبرزها المنافسة. فالخبرة تعد أحد أهم الأسباب في تحقيق الميزة التنافسية وهذا ما تفتقده الجزائر. إذ أن المقاولاتية في بلادنا لازالت تعتمد في مجملها على مواد أولية مستوردة سواء منها الصناعية أو الفلاحية أو الخدماتية. وفي هذا الصدد قد يواجه المقاول صعوبات كثيرة تزيد من هشاشة تنافسيته ويمكن تقسيم حال المقاول الجزائري إلى أربع حالات تختلف باختلاف مصدر حصوله على العملة الصعبة لتمويل مقتنياته:

الأولى: المعتمدون على البنك بسعر الصرف الرسمي: فهذا النوع من المقاولين لا بد وأن يستوفي الشروط القانونية وأن يكون نشاطه على ضوء القانون فيدفع مختلف أنواع الضرائب. فهذا النوع من المقاولين مستفيد من جهة ربحه لوحدها نقدية من اقتناءه للعملة الصعبة بسعر رسمي منخفض مقارنة مع نظيره في السوق السوداء، إلا أنه يواجه لتكاليف إضافية من مختلف الضرائب والرسوم يعفى من بعضها اللجوء إلى السوق السوداء؛ إضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية وطول فترة حصوله على طلبته وقد يختلف سعر الصرف أثناء القبض عنه أثناء الطلب.

الثانية: المعتمدون على عوائد التصدير من العملة الصعبة: وهذا النوع أقل انتشارا في الجزائر بحكم قلة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في النمو الداخلي (لا تتعدى 5%) فهؤلاء أكثر استقرارا مقارنة بالأوائل نظرا لتوفرهم على السيولة الكافية من العملة الصعبة يستغلها متى رأى أن ذلك مناسبا (كحال ارتفاع قيمة العملة الصعبة التي تجوزته مما يزيد عدده على المنافسة).

الثالثة: المعتمدون على السوق السوداء: وهذا النوع الأكثر انتشارا وسطا المقاولين الجزائريين إذ أنهم يفضلون اللجوء إلى السوق السوداء رغم ما يتكبدهون من وحدات نقدية إضافية (فقد وصل الفارق إلى حوالي 50 دينار مقابل واحد يورو). وغالبا ما تكون أسباب هؤلاء إما التخلص من التبعات والملاحقات الضريبية فيلجؤون إلى استيراد المواد الأولية وفق طرق مشبوهة بسجلات لأسماء آخرين، أو أن نشاطهم غير قانونية بما فيه الكفاية. وهذا النوع من المقاولين تجده غير مستقر في نشاطه المقاولاتي فأحيانا ينتج وأحيانا أخرى غير ذلك.

الرابعة: المعتمدون على مصدريين أو أكثر: أيضا هذا النوع من المقاولين كثير الانتشار في وسط المقاولين الجزائريين. فتحده يلجأ إلى البنك والسوق السوداء معا مثلا لاقتناء حاجياته من العملة الصعبة فيقتني جزءا من البنك ويصرح به ليدفع الضرائب على أساسه ثم يقتني جزءا آخر من السوق السوداء ليعمل به كالنوع الثالث من المقاولين فيمزج نشاطه بين القانوني وغير القانوني بحثا عن تخفيض لتكاليف عملية إنتاجه وبالتالي القدرة على المنافسة.

3- مجموعات المصالح المحلية كأحد محددات اختيار نظام سعر الصرف

يرجع اهتمام النظرية بتحليل تأثير سلوك جماعات المصالح المحلية على سعر الصرف إلى كون سعر الصرف يؤثر تأثيرا مباشرا نسبيا على الأسعار، إذ أن ارتفاع العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وفي المقابل انخفاض مبيعاتها من الواردات والنتائج المنتظرة في هذه الحالة، تكبد المصدريين خسائر في حجم صادراتهم ومن جهة أخرى يحقق نظراءهم من المستوردين والمستهلكون تحسنا في القدرة الشرائية عقب انخفاض أسعار الواردات، والعكس تماما إذا انخفضت قيمة العملة، وبالتالي فإن الدول التي تسعى إلى دعم المصدريين وتحسين القدرة الشرائية في آن واحد تحاول تحقيق هدفين يصعب التوفيق بينهما. ومنه فإن وجود فائزين وخاسرين دليل على أن لسعر الصرف دخل كبير في التوزيع على الصعيد المحلي، هذا الأثر سوف يؤخذ بعين الاعتبار في اختيار نظام الصرف (عائم أو ثابت) ومستوى سعر الصرف (عملة قوية أو ضعيفة) في آن واحد. والجدول أدناه يلخص وضعية أهم مجموعات المتعاملين المحليين في مقابل هذين المتغيرين (نظام الصرف وقيمة العملة).

الجدول (01): تفضيلات مجموعات المصالح لنظام الصرف ومستوى سعر الصرف

		التفضيلات على مستوى سعر الصرف	
		أعلى (رفع القيمة)	أسفل (تخفيض القيمة)
التفضيلات على مستوى المرونة واستقلالية السياسة النقدية	أسفل (نحو الثبات)	المتعاملون المرتبطون بتعاملات دولية والمستثمرون	المنتجون المعوضون إلى المنافسة في صادراتهم
	أعلى (نحو المرونة)	منتجو السلع غير القابلة للتبادل	المنتجون المعوضون إلى المنافسة في وارداتهم

Source: Jean pierre Allegret, Les régimes de changes dans les marchés émergents Vuibert, France, 2005. P39

وبصفة عامة: فالمتعاملون المستفيدون أكثر من نظام صرف ثابت وعملة قوية هم المرتبطون بعقود ذات بعد عالمي ونجد منهم المستثمرين المحليين الذين يرغبون في الحصول على أصول أجنبية بناء على عملة قوية وفي نفس الوقت يرغبون في استقرار سعر الصرف لتجنب مخاطر الصرف. ومن جانب آخر يفضل منتجو السلع القابلة للتبادل عملة رديئة (منخفضة القيمة) حتى تتحسن قدرتهم التنافسية، والعكس من ذلك، فإن منتجي السلع غير القابلة للتبادل يفضلون عملة قوية للاستفادة من تحسن القدرة الشرائية وللإشارة هنا أن العملة القوية تعمل على تجنب التضخم المستورد.

وفيما يخص نظام الصرف، يفضل منتجو السلع غير القابلة للتبادل نظاما مرنا لأنهم لا يتضررون من تغيرات سعر الصرف وفي المقابل هم أكثر تحسنا من التطورات الدورية الداخلية لذلك فهم يرغبون في قدرة السلطات النقدية على ممارسة سياسات نقدية ذات أثر دافد دورية، وأما منتجو السلع القابلة للتبادل فهم في وضع مختلف لأنهم إما مصدرون وإما مستوردون.

فالمصدرون يرغبون في درجة معينة من الثبات بقدر ما تضمن لهم استقرارا في مداخيلهم عند حسابها بالعملة المحلية، علما أن تبني نظام صرف ثابت في الدول النامية والأسواق الناشئة يهدف إلى الحفاظ على المصادقية وغالبا ما يرافقه ارتفاع في القيمة الحقيقية للعملة المحلية على الأقل في بداية الأمر، وبالتالي يفضل المصدرون نظاما وسيطة حيث تسمح لهم بتعديل سعر الصرف بدلالة الفارق بين التضخم المحلي والدولي.

وأما المستوردون فيفضلون مرونة أسعار الصرف تجنباً لخطر ارتفاع قيمة العملة بعد تبني نظام صرف ثابت. ويكمن صقل هذه الاعتبارات في عاملين مهمين:

أحدهما، من المهم الأخذ بعين الاعتبار قدرة منتجي السلع القابلة للتبادل على تحميل المستهلكين فروقات سعر الصرف خاصة في القطاعات التي تكون الفروقات فيها كبيرة وتلعب سمعة المنتج دورا كبيرا أين تكون هذه القدرة محدودة، وبالتالي يكون من مصلحة هؤلاء المنتجين تثبيت أسعار الصرف.

والآخر، يكون تأثير منتجي السلع القابلة للتبادل أكبر خاصة في الفترات التي تشهد تحجرا للتجارة وقبيلت الكثير من الدراسات أنه عندما تزداد حصة المصدرين من *PIB* يزيد معها احتمال تبني نظام صرف أكثر مرونة¹⁴.

4- المقاولاتية وأنظمة سعر الصرف

4-1 المقاولاتية وأنظمة التثبيت

في ظل هذه الأنظمة يتسم سعر الصرف بنوع من الاستقرار إذ أن السلطات النقدية في البلاد تحافظ على قيمة عملتها ثابتة في حد معين، إلا أن هذا الاستقرار ناتج عن تدخل السلطات النقدية في أسواق صرف العملات عارضة للعملة المحلية أو طالبة لها؛ ففي حال ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب عليها تتدخل السلطات النقدية (البنك المركزي) في سوق الصرف طالبا للعملة الأجنبية وعارضا للعملة المحلية فيزيد المعروض النقدي من العملة المحلية مما يدفع بقيمتها إلى الانخفاض إلى غاية بلوغ المستوى المحدد؛ أما في حال انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بعملة التثبيت (أو سلة العملات) فيكون التدخل على العكس تماما فيتدخل البنك المركزي طالبا للعملة المحلية وعارضا للعملة الأجنبية مشجعا بذلك الطلب على عملته فترتفع قيمتها إلى غاية بلوغها المستوى المحدد.

في هذا النوع من الأنظمة يكون المقاول على اختلاف نوع نشاطه هو الراجح الأكبر نتيجة استقرار العملة. إذ بإمكانه إبرام الصفقات المتوسط الأجل أو الطويلة نسبيا مع الطرف الأجنبي دون مخاطر تدهور قيمة العملة أما البنك المركزي فوحدة من يتحمل هذه التقلبات عند تدخله بعرض موجوداته من العملة الصعبة مستهلكا بذلك احتياظه من الصرف ومدخراته التي تشكل سلامته من الوقوع في شباك أزمات مستقبلية.

4- 2 المقاولاتية وأنظمة التعويم

في ظل هذه الأنظمة يكون السوق وحدة المحدد لقيمة العملة بناء على قانون العرض والطلب فزيادة الطلب على العملة يؤدي إلى ارتفاع قيمتها مقارنة بالعملات الأجنبية؛ وفي هذه الحالة يكون المقاول هو المعني الأول بمخاطر الصرف إلا أننا نميز عدة حالات في هذا السياق. فالمقاول الصناعي والفلاحي إما أن يكون معتمدا في إنتاجه على المادة الأولية المستوردة وذلك حسب درجة الاندماج لديه، فيكون والحال هذه مستفيدا بقدر درجة الاندماج لديه وذلك بأنه يقتني كميات أكبر من المادة الأولية بنفس التكلفة قبل ارتفاع قيمة العملة وبالتالي يربح دنائير إضافية من تكاليف الإنتاج؛ إلا أنه والحال هذه إما أن يكون مصدرا لمنتوجه للعالم الخارجي ففي هذه الحالة قد يعاني من ارتفاع تكاليفه وفقدانه للمنافسة نظرا لارتفاع قيمة عملته في سوق الصرف. أما إن كانت سلعته لا تتعدي السوق الوطنية ففي هذه الحالة يكون مستفيدا من جانبين من جانب تخفيض تكاليف الإنتاج وبيع وحدات نقدية إضافية قد تستغلها في توسيع نشاطه أو زيادة استثماراته؛ وجانب آخر يتمثل في قدرته على المنافسة.

أما المقاول السياحي والحال هذه فقد يتضرر من جراء ارتفاع قيمة العملة في أسواق الصرف بفقدانه لنسبة من السياح الأجانب لارتفاع التكاليف من وجهة نظرهم إذ يصبحون ملزمون بتجهيز وحدات نقدية إضافية من أجل الحصول على نفس الخدمات السابقة هذا من جهة السائح الأجنبي. أما من جهة السائح المحلي فبنفس التخصيص المالي يصبح قادرا الحصول على المزيد من الخدمات كما ونوعا وبالتالي يتطلع إلى بلدان أخرى وأماكن أخرى.

وأما في حال انخفاض قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف نتيجة زيارة المعروض منها والطلب على العملات الأجنبية فالمقاول والحال هذه يكون الخاسر الأكبر نتيجة تكبده مزيد من التكاليف الإضافية عند استيراده للمادة الأولية من الخارج وبالتالي يصبح غير قادر على مواجهة المنافسة المحلية ولا منافسة السلع المستوردة وتكون نسبة الاندماج هي المحدد الرئيس في حجم الأضرار اللاحقة به خصوصا إذا وجد من منافسيه من هو أكثر نسبة اندماج منه أو من لا يعتمد على المادة الأولية المستوردة بتاتا. ويستثنى من ذلك المقاول السياحي إذا يصبح أكثر تنافسية مقارنة بالأجانب نظرا لإمكانيته تقديم نفس الخدمات التي يوفرها آخرون في دول أخرى لكن بأقل التكاليف فيكسب مزيدا من الزبائن مما يشجعه على توسيع استثماره ويزيد من ثباته واستقراره، إضافة إليه يكون المقاول الصناعي والفلاحي المصدر خاصة من لا يعتمد في عملية إنتاجه على مواد أولية مستوردة أكثر تنافسية بتقديمه لنفس السلعة بثمن أقل نتيجة قدرة الزبون الأجنبي على اقتناء وحدات نقدية إضافية وبالتالي كمية إضافية من السلع.

وبناء على ما سبق يمكن القول أنه في ظل هذا النوع من الأنظمة يكون المقاول هو الوحيد المواجه لمخاطر سعر الصرف وذلك من عدة جوانب منها أنه يصبح غير قادر على إبرام عقود آجلة نظرا لعدم استقرار عملته خاصة إن كان ذا قراءة خاطئة لآليات أسواق الصرف. كما أنه يصبح معرضا لمخاطر تدهور قيمة العملة المحلية خاصة إن كان في وضع تنافسي محرج وهذا ما تشهده بعض أنواع

المقاولاتية في الجزائر خاصة منها الصناعة النسيجية إذ أن الكثير من ورشات النسيج تغلق ورشاتها وتسرح عمالها في فترات كثيرة نتيجة انخفاض قيمة الدينار إذا نسبة الاندماج عند تكاد تنعدم لانعدام مصانع المواد الأولية في بلادنا؛ نفس الشيء يقال بالنسبة للمقاول الفلاح من مرببي المواشي الذين يعتمدون اعتمادا شبه كلي على التغذية المستوردة مما يجعل تكاليف انتاجه مرتفعة مقارنة بالمستوردة.

5- المقاولاتية وانتقال تغيرات أسعار الصرف إلى المستوى العام للأسعار

يعتبر أثر الانتقال وما ينجر عنه من عدم الاستقرار الاقتصادي بظهور التضخم عاملا مهما في اختيار نظام الصرف في الاقتصادات الناشئة كما في الاقتصادات المتقدمة، ويعرف بأنه الدرجة التي من خلالها تنتقل التغيرات في سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار في البلد، فإن سجل اقتصاد ناشئ معتل "انتقال" أكبر مما هو عليه في الاقتصادات المتقدمة فإن تفضيلات السلطات النقدية فيما يخص نظام الصرف وسعر الصرف تكون محدودة وسيكون لها ما يبررها لأنه يقلل من تقلبات التضخم¹⁵. فبمجرد كون الأسعار أكثر تحسسا من تقلبات سعر الصرف فإنه يطرح المزيد من المشاكل في عملية اتخاذ القرار لأنه غالبا يتبعها بطريقة منهجية تخفيض كبير في قيم عملاتها وللسلطات النقدية وسيلتين للتعامل مع مثل هذه الحالات، الأولى برفع معدلات الفائدة وبالتالي فرض قيود أخرى على النقود والذي من شأنه أن يرفع من القيمة الاسمية للعملة، والثانية تكمن في عدم التدخل وبالتالي حدوث تضخم كبير، وقد أشار بعض الاقتصاديين إلى أن رد الفعل الأمثل للسياسات الاقتصادية في مثل هذه الحالات وبوجود معدل ترميز مرتفع يكون برفع معدلات الفائدة لأنه يزيد من احتمال انعكاس الانخفاض الأول بارتفاع القيمة الاسمية للعملة عوضا عن ظهور معدلات تضخمية عالية. ولا يخفى مدى خطر الحالتين الأولى والثانية على الاقتصاد الوطني عموما والمقاولاتية التي تشكل الركيزة الأساسية في كل اقتصاد.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تقلبات سعر الصرف في كل الأحوال قد تضر بالمقاولين سواء كان ضررها مباشرا كما بينا في عنوان سابق؛ أم كان تأثيرها غير مباشر عبر قناة الأسعار التي هي المحدد الرئيسي للاستقرار المقاولاتي في كل بلد؛ ففي هذه الأخيرة يتأثر المستوى العام للأسعار وتندهور القدرة الشرائية لدى الأفراد مما يزيد من تأكيدهم على الأقل سعرا عند عملية الشراء وتحتدم المنافسة ويتراجع الميل الحدي للاستهلاك؛ كل ذلك في ظل ارتفاع التكاليف والمطالبة بزيادة الأجر¹⁶.

**الملتقى الوطني حول
إشكالية استدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

قائمة المراجع

- ¹ A. Fayolle, *Entrepreneuriat*, Dunod, 2004, p29.
- ² E. M. Laviolette et C. Louem *les compétences entrepreneuriales: définition et construction d'un référentiel*, le congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg Suisse, 25 – 27 oct 20016. P 3.
- ³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، ص95.
- ⁴ الحمزاوي محمد كمال، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004، ص17.
- ⁵ العامري سعود جايد مشكور، المالية الدولية . نظرية وتطبيق .، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999 ص 149 - 150.
- ⁶ نفس المصدر ، ص 149
- ⁷ عطون مروان، الأسواق النقدية والمالية ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ط3، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005، ص ص 7 . 8.
- ⁸ George Talvas and others, *Classification and performance of alternative exchange rate systems* Bank of Greece, Greece, 2008, p8.
- ⁹ Larbi Dohni, Carol Hainaut, *Les taux de changes: déterminants, opportunités et risques*, de Boeck 1^{ère} Edition, Bruxelles, Belgique, 2004, p 20.
- ¹⁰ Larbi Dohni, Carol Hainaut, *op.cit.* p 20.
- ¹¹ *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions*, IMF, 2014, p70
- ¹² Eichengreen Barry, *L'expansion du capital "une histoire du système monétaire international* traduit par: David Jestaz, L'Harmattan, France, 1997, p 179.
- ¹³ Wladimir Andreff, *l'économie de la transition: la transformation des économies planifiées en économies de marché*, Bréal 2007.
- ¹⁴ Jean pierre Allegret, *Les régimes de changes dans les marchés émergents* Vuibert, France, 2005 Pp 38 – 40
- ¹⁵ Ilon Goldfajn and Gino Olivares, *Can flexible exchange rate still "work" in financially Open market center for international development university, G24 discussion papers n° 08*, United Nation, New York USA, 2001, p 35.
- ¹⁶ Allegret J.P, *op.cit*, pp 35.37.